

واقع الحركة العمالية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

The reality of the labor movement in Algeria
Second World War 1939-1945

طالب دكتوراه/ إقناع عبد الحفيظ الأستاذ المشرف: د. لوهبي سفيان
جامعة سطيف - الجزائر

iguenane.abdelhafid@yahoo.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2019/06/15	2019/05/08	2018/09/14

ملخص:

تعد الحرب العالمية الثانية من بين الأحداث التي أثرت على مسار التاريخ لما كان لها من تداعيات مختلفة على الأفراد والدول، فشهدت الحركة العمالية في هذه الفترة الحرب بكل تفاصيلها وكانت وقوداً لها سواء في مصانع السلاح والذخيرة والمؤونة أو في جبهات القتال، ففي خضم هذه الحرب احتك العمال بالعديد من الأفكار واستطاعوا نقل التجارب والخبرات من مكان إلى آخر، فكانت هذه الحرب رغم شراستها ووقعها المرير على الشعوب إلا أنها استطاعت نقل بعض الأفكار المهمة التي يستند إليها العمال فيما بعد سواء من أجل تحسين وضعهم العام أو للمطالبة بالاستقلال، فمن خلال هذا المقال نحاول أن نسلط الضوء على واقع وحيثيات العمال الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية وتأثير "إشعاع" الحرب العالمية الثانية عليهم ب مختلف الجوانب سواء المادية أو الأيديولوجية وهي الأهم في سياق النضال الوطني والاجتماعي لمختلف الحركات العمالية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الحركة العمالية؛ العمال؛ النضال؛ الجزائر؛ الحرب العالمية الثانية.

Abstract:

The Second World War is one of the events that affected the course of history because of the different implications for individuals and States.

The labor movement witnessed in this period the war in all its details and was a fuel for it both in the arms factories.

In the midst of this war, the workers seized many ideas and were able to transfer experiences from one place to another. This war, despite its cruelty and bitter impact on the peoples, was that it was able to convey some important ideas on which the workers were based later, whether to improve their general situation or to demand independence.

It is through this article that we try to highlight the realities and prospects of Algerian workers during the Second World War and the influence of the "radiance" of the Second World War on them in various aspects, both material and ideological, and most importantly in the context of the national and social struggle of the various international labor movements.

Keywords: labor movement; Laborers; struggle; Algeria; The Second World War.

مقدمة:

كرّس الاستعمار الفرنسي في جزائر سياسة الإذلال والحط من كرامة الفرد الجزائري المسلم وضرب جميع عناصر المجتمع ومؤسساته الفاعلة، فعمل الاستعمار أولاً على تحويل طبقة المالك والمستثمرين الزراعيين وال فلاحين والتجار إلى مجرد عمال -دون أي حقوق- لتكريis الأغراض الاستعمارية في الجزائر وجعلها مرحلة لنمو الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر القائم بدرجة أولى على الزراعة النقدية والصناعة المنجمية، دون الاهتمام بهذه الفئات

القادحة من المجتمع الجزائري فكانت الممارسات منهجة لجعل الجزائريين مستبعدين عن جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية ،فكان للعمال الجزائريين الخطر الأوفر من هذه السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز العنصري سواء من حيث التكوين والأجر و مختلف الظروف المحيطة بالعمل، واستمر واقع الحراك العمالـي في الجزائر على هذه النمطية مع بعض التطور خلال محطتين بارزتين من تاريخ البشرية هما الحرب العالمية الأولى والثانية، لما كان لهما من تطور ليس فقط في مجال الصناعة والتكنولوجيا بل تدعى إلى الأفكار والأيديولوجيا التي كان العالم ساحة لانتشارها وكانت الحرب دعاية لنقلها سواء بين الجنود والعمال، فمن خلال هذه الأحداث الهامة أردنـا تتبع أوضاع وواقع الحركة العمالـية الجزائرية في هذه الفترة الحرجة بل المحورية بالنسبة للشعوب المستعمرة، أين عرفت هذه المرحلة سقوط بعض القوى التقليدية على يد النازيين الألمـان على غرار فرنسـا، كما كانت الجزائر كذلك منبراً للدعـاء الألـمانـية فمن خلال هذه الواقع يمكن لنا طرح مجموعة من التساؤلات أهمـها: كيف واجـه العـمالـ الجزائـريـون هـذهـ الأـحداثـ؟ وكـيفـ كانتـ أوـضـاعـهمـ الاجتماعيةـ والمـهـنيةـ سواءـ فيـ الجـزاـئـرـ أوـ فيـ المـيـرـوـبـولـ؟ وماـهـيـ أـثـرـ أوـ تـدـاعـيـاتـ هـذـهـ الحـربـ عـلـىـ الحـرـكـةـ العـمالـيـةـ فيـ الجـزاـئـرـ؟

1-الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الحركة العمالية في الجزائر:

أـ- انـعـكـاسـاتـ الأـزمـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـعـالـمـيـةـ عـلـىـ الـمـنـظـومـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ فيـ الجـزاـئـرـ:

وصلـتـ اـرـتـدـادـاتـ الأـزمـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـعـالـمـيـةـ لـسـنـةـ 1929ـ إـلـىـ الجـزاـئـرـ باـعـتـبارـهاـ مـسـتـعـمـرـةـ فـرـنـسـيـةـ وـجـزـءـ مـنـ الـمـنـظـومـةـ الـلـيـبـرـالـيـةـ الـعـالـمـيـةـ، فـكـانـتـ هـذـهـ الأـزمـةـ عـبـءـ ثـقـيـلاـ يـضـافـ إـلـىـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـأـولـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ سـبـبـاـ فـيـ اـنـهـاكـ الـعـمالـ سـوـاءـ فـيـ الـبـلـدـاـنـ الـتـيـ تـعـرـضـتـ لـأـحـدـاثـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـأـولـيـةـ وـخـاصـتـ ثـورـةـ الـبـنـاءـ

والتعمير، أين وجدت الحركة الشيعية ضالتها في هذه الفترة لنشر أفكارها والسعى لإبراز مدى قدرة الشيعية على مواجهة مثل هذه الأزمات، هذه الأخيرة التي أكدت على هشاشة النظام الليبرالي الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج له وفق مبادئ الاقتصاد الحر، وساند الماركسيين هذه الأطروحة أين أرجعوا سبب هذه الأزمة إلى تراكم الرأس المال في يد فئة واحدة، لكن أغلب الباحثين يبرزون العديد من الأسباب التي ساهمت في هذه الأزمة منها:

-اللاعقلانية في الأسواق المالية وقيام البنوك بتقديم القروض بالملاء من الدولارات دون قيد ولا شرط مع غياب الضمانات عن هذه القيمة والسدادات.

- نقص الاستهلاك والفجوة الحاصلة بين الإنتاج الضخم وضعف القدرة الشرائية.

-قلة الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات الكبرى المؤثرة على استقرار الأسواق الدولية.⁽¹⁾

ومن بين أبرز القطاعات المتأثرة بهذه الأزمة نجد القطاع الزراعي بشكل عام وشعبة الكروم بشكل خاص، وقد عرفت هذه الحالة بأزمة الخمور، حيث سقطت أسعار الخمور سقوطاً حراً في خريف 1932 واستمر هذه الاضطراب والتذبذب في أسعار الخمور إلى غاية 1934، فأثرت هذه الأزمة مباشرةً على منتجي الخمور في الجزائر خاصةً في الغرب الجزائري التي تعد رائدةً في هذا المجال، فزادت هذه الأزمة من معدلات البطالة وتدني القدرة الشرائية خاصةً مع غلق العديد من المصانع أبوابها في وجه العمال وتغيير أرباب العمل لمجال العمل والاستثمار مع العلم أنَّ عدد العمال في قطاع الكروم حسب إحصاء 1931 بلغ 395.000 عامل، مقابل أجر سنوي لـ ٥٠٠ العمال يتراوح بين

500-475 مليون فرنك،⁽²⁾ فعلينا أن نقدر تأثير هذه الأزمة على الواقع العام للعمال في الجزائر، وما خلفته وراءها من تداعيات على الأسر التي كانت تشغله في هذا القطاع.

فاستمرت مخلفات هذه الأزمة إلى عشية الحرب العالمية الثانية أين كانت هذه الفترة جد صعبة على الحركة العمالية في الجزائر بل على جميع مكونات المجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية أو الألمانية فيما بعد القائمة على استنزاف المستعمرة من جميع المواد الحيوية التي يمكن أن تكون وقوداً للحرب⁽³⁾.

فمن خلال المصادر التاريخية نقف على حجم الاستنزاف الذي عرفه الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية وهذا راجع لحاجة فرنسا الملحة والخلفاء بوجه عام للمواد الأولية والغذائية، فأدت هذه السياسة إلى ندرة المواد الغذائية في الجزائر ونافذتها بشكل رهيب، وهو الأمر الذي أثر مباشرة على أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بجميع أشكالها.

ب- تداعيات الأزمة على الحركة العمالية في الجزائر:

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 على العمال سواء في فرنسا أو في الجزائر، وهذا بسبب تقلص مناصب الشغل وعجز العديد من المؤسسات والمصانع على دفع أجور العمال مما أدى إلى ظهور حالة من الغليان في الأوساط الاجتماعية والنقابية بشكل عام⁽⁴⁾ ، وهذا ما أثر مباشرة على القدرة الشرائية للعمال خاصة في الفترة الممتدة بين 1935-1939 وهي المرحلة الحرجة والخطيرة من عمر الأزمة⁽⁵⁾ ، واستمرت بهذه الوتيرة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية سواء في عمالة الجزائر أو قسنطينة أو وهران، رغم بعض المحاوالت الدعائية التي قامت بها الجبهة الشعبية عشية وصولها إلى الحكم لكن في الحقيقة مظاهر البؤس والحرمان لا تكاد تخفي عن المهمم بهذه الفترة من

تاریخ الجزائر⁽⁶⁾ ، خاصة مع تراخي الإدارة الاستعمارية في تطبيق القوانين الاجتماعية التي تكون سندًا للعمال في مثل هذه الأزمات والظروف الاستثنائية⁽⁷⁾.

ولم تخرج الجزائر من هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة على الحركة العمالية حتى دخلت في جو عالمي متواتر لا يحوي بتاتا بالاستقرار فكان لزاما على هذا الظرف المتأزم أن يلقي بظلاله على الجزائر وبشكل مطلق من 1932 إلى غاية 1945، فكان العمال الجزائريون خاصة الأهالي منهم المؤثر الأول من هذا الوضع، رغم ارتفاع أجور العمال لكن تضاعف أسعار السلع المستمر جعل المعادلة تضرب في صميم القدرة الشرائية للعمال خاصة الأهالي، فحسب المصادر التاريخية فقد ارتفعت أسعار الخبز من بداية الحرب إلى نهايتها بـ 275% وارتفعت أسعار الزيت بـ 600% أما اللحم فارتفع بـ 641.50%， وهذا ما جعل من القدرة الشرائية تتراجع بشكل مستمر خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة والنمو الديموغرافي السريع لدى الأسر الجزائرية⁽⁸⁾.

وهذا ما جعل المجتمع الجزائري عموماً وفئة العمال تعاني موجة من الحاجة والعوز بسبب افراطها من جميع المواد الحيوية، وازدهرت السوق السوداء أين كان تداول الشعير رسمياً بـ 600 فرنك للقنطار وبيع في السوق السوداء بـ 2.500 فرنك، أما القمح الصلب فوصل سعره إلى 5000 فرنك للقنطار بعد أن كان 850 فرنك للقنطار⁽⁹⁾.

ولتجاوز الأزمة والتخفيف من وطأتها على الطبقات الكادحة أصدرت الإدارة الاستعمارية العديد من المراسيم والأوامر والتعليمات المنظمة للشؤون العامة في الجزائر⁽¹⁰⁾، فكان المدف الحقيلي من هذه التعليمات والمراسيم الحفاظ على الحد الأدنى من السكون والأمن في الجزائر، فأمر على سبيل المثال شيخ بلدية قسنطينة بجموعة من الإجراءات أهمها:

-منع بيع الخضر والفواكه في الشوارع بداية من 15 مايو 1940 دون رخصة من المصالح المختصة.

-تقديم الرخصة عند كل طلب من طرف مصالح الأمن.
-إظهار أسعار السلع المختلفة بالكيلوغرام.

كما تم تفعيل دور لجان لمراقبة الأسواق وال محلات التجارية في عدة مدن من الجزائر، وأفضت هذه الأخيرة إلى غلق 15 محل في مدينة قسنطينة وتم اعتقال 09 من تجار اللحوم بسبب عدم احترام التسعيرة الرسمية لمصالح الدولة، كما تم كذلك غلق خمسة مخازن للبيع بالتجزئة، وإحالة أصحابها على المحاكم بسبب التجاوزات في الأسعار، وتم وضع 17 تاجر أهلي تحت الرقابة الإجبارية بحجة الزيادة الممنوعة في الأسعار بقرار من الوالي.

ولا شك أن هذه الإجراءات كانت موجهة بدرجة أساسية إلى الأهالي الجزائريين باعتبارهم دائمًا يشكلون عنصر قلق للإدارة الاستعمارية وتسعي هذه الأخيرة إلى ضربهم بشتى الوسائل والطرق، مع العلم فهم المتضررين الأوائل من أي أزمة تتعرض لها الجزائر.

وجراء انعدام المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في السوق السوداء الذي عرف ازدهاراً لا مثيل له في هذه الفترة، الأمر الذي دفع الإدارة الاستعمارية إلى استعمال طريقة البطاقات في توزيع المواد الغذائية وهي العملية التي كانت منتشرة في باريس بسبب الفاقة وتمويل الحرب، وكانت الحصص في عمالة قسنطينة توزع كالتالي:

-السكر: 400 غ للكل شخص عمره أكثر من 3 سنوات.

-الصابون: 125 غ للكل شخص.

-الزيت: 0.5 لتر للكل شخص.

(11) -القهوة: 250 غ للكل شخص.

قوبل هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاع غير معندي لأجور العمال هذا إن توفرت مناصب العمل وبالتالي عجزت الفئات الكادحة عن شراء المواد الضرورية، وأصبح أكثر من 70 % تحت خط الفقر على العكس من ذلك كان الكولون على أفضل حال.

والجدول التالي يقدم لنا الحد الأدنى لأجور العمال⁽¹²⁾:

الصنف/السنة	1942	1944	1945
غير المتخصصين	12 ف	20 ف	50 ف
مصنفين	14	26	86

ولكن كما ذكرنا سابقاً فأجور العمال الأهالي جد منخفضة وهذا ما عبر عنه "أليير كامو" عام 1939 في مؤلفه "الجزائر العاصمة تحت لواء الجمهورية" حيث قال أن العامل يشتغل من عشرة إلى اثنين عشرة ساعة مقابل أجرة ما بين 06 إلى 12 فرنك واطلع "أليير كامو" على بطاقات العمل للمزارعين في نواحي "برج منايل" أين وصل إلى نتيجة هامة وهي أن العمال يتتقاضون أجور بين 06 فرنك 07 فرنك 08 فرنك والعامل يمشي مسافة 10 كلم للذهاب والإياب⁽¹³⁾.

وللوقوف على الوضع السريع للطبقة الكادحة الجزائرية خلال هذه الفترة فقد قدم لنا الطبيب "ج. توماس" نبذة عن الوضع العام في الجزائر خلال أربعينيات القرن العشرين: "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية يجرون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة ببيع الجرائد ومسح الأحذية ... وأنثاء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتجدون ببعض حبات من التمر أو العنبر ... إني كنت في الجزائر سنة 1945 في وقت المجاعة عندما كانآلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة الجفاف وقد شاهدت

أطفالاً عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب، كما شاهدت مائتي شخص يوماً من الملاриاء في بضعة أيام بغرداية⁽¹⁴⁾، فكان الوضع الاجتماعي في عموم الجزائر جد حرج، وقد نالت البروليتاريا الجزائرية النصيب الأوفر من هذه الأزمة فرغم العمل والالتزام أو الدوام اليومي إلا أنّ وضعها كان في غاية الفقر وال الحاجة التي ولدت أضرار أخرى منها ما تعلق بالأمن العام أو الوضع الصحي في الجزائر.

ومن الراجح أن تكون فرنسا هي المصدر الأول لهذه الأمراض عبر تحويل الجنود والعمال والنقل التجاري البحري، حيث ذكرت المصادر أنّ فرنسا عانت إبان الحرب العالمية الثانية من انتشار العديد من الأمراض على غرار الزهري والسل، الحمى القرمزية، الحصبة⁽¹⁵⁾، خاصة مع عجز مصالح الصحة المدنية والعسكرية عن مواجهة هذه الأمراض لتجنيدها كعنصر دعم وإسناد خلال الحرب.

فوجدت الأمراض المتنقلة الفرصة سانحة للانتشار والانتقال بين السكان بكل سلاسة خاصة مع غياب ثقافة الوقاية وندرة وسائل التنظيف، فبدأت الأمراض بالأحياء الشعبية التي كانت خارج "رعاية" الإدارة الاستعمارية، أين تكثر فيها النفايات وتغيب فيها قنوات الصرف الصحي، ولا شك أنّ هذه الأمراض بدأت بالجزائريين ثم انتشرت إلى غيرهم بسبب تردي المستوى الصحي والمعيشي لهذه الفئة وتغير طبيعة عيش المجتمع من نمط تقليدي إلى نمط مدني مزدحم وفق أسس وهيكل أدنى من الريفية.⁽¹⁶⁾

فبسبب اشتغال فرنسا بالحرب العالمية الثانية قل الحرص على المستعمرات من الناحية الصحية والغذائية بل بالعكس من ذلك تحولت هذه الأخيرة إلى مجرد خزان للدول الحلفاء تخدم المجهود الحربي الفرنسي بالرجال والمواد الأولية والزراعية من القمح والشعير و مختلف المواد التي تسهل عملية شحنها

إلى الميتروبول، فلم يعد ينظر إلى الجانب الصحي في الجزائر إلاّ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين تم عقد مؤتمر في الجزائر لباحث الوضع الصحي الراهن في جميع القطر الجزائري في شهر نوفمبر 1944 ومحاولة إيجاد الحلول لهذه الأمراض الفتاكه التي تهدد الوضع الصحي العام في الجزائر والخوف من تحول الجزائر إلى مستعمرة لنقل الأوبئة والأمراض إلى فرنسا⁽¹⁷⁾.

02- النشاط الأيديولوجي والدعائي

كانت الحركة العمالية في الجزائر تحت تأثير "البرو باغوندا" السياسية والأيديولوجيا اليسارية أو بدرجة أكبر اليسارية منها خاصة مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم، أين أدرجت الحركة الوطنية الجزائرية العديد من المطالب التي تخص العمال الجزائريين فهم جزء حيوي وعنصر فعال من المجتمع لا يمكن إبعاده وعزله عن الحياة السياسية بأي طريقة كانت وتحت أي مسمى.

فمن الناحية الاجتماعية لم يتحسن الوضع العام للعمال الجزائريين كما ذكرنا ذلك إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية وما عرفته من تحولات على الساحة المحلية أو الدولية، لكن الأمر الذي أثر وقعه على العمال والنخبة السياسية بدرجة أولى هو تعنت الإدارة الاستعمارية وعدم قبولها الطرف الجزائري المسلم كممثل للطرف الفرنسي سواء في المصانع أو المعامل أو المزارع أو أمام المحاكم الفرنسية فقد صنف هذا الأخير في درجات "دون المواطن"، يتم استدعاوه عند الحاجة لدفع الفاتورة ثم تضرب جميع مطالبه عرض الحائط.

لكن إدارة الاستعمار الفرنسي وبتحريض من الكولون تم رفض جميع مطالب الحركة الوطنية الجزائرية على رأسها مشروع بلوم فيوليت الذي أسأل الكثير من الخبر في وسط الحركة الوطنية، وتم اقتياد عناصر حزب الشعب إلى السجون بداية بزعيمهم مصالي الحاج، ورغم القمع المسلط على هذا التيار

الوطني إلا أن شعبيته ازدادت بمرور الوقت وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية لحله، حيث صدر قرار الحل بتاريخ 29 نوفمبر 1939⁽¹⁸⁾، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين بسبب رفضها لتأييد فرنسا في الحرب⁽¹⁹⁾، ففي هذه الفترة تم تمجيد النشاط السياسي بمختلف أشكاله في الجزائر لغرض توجيه الجهد لوضع حد للفاشية والنازية التي تهدد الأنظمة الليبرالية القائمة في أوروبا.

وكان الدعاية مبدأ هام سار عليه المسؤولون الفرنسيون لأجل تعبئة الجزائريين في الجبهات الأولى للقتال أو للعمل في المصانع وهذا ما صرّح به وزير المستعمرات الفرنسي آنذاك "جورج موندال" عام 1939 حيث قال "تعد المستعمرات مستودعاً من الرجال لإنقاذ الوطن الأم فرنسا"⁽²⁰⁾ أي أن الجزائر سوف تدفع فاتورة الحرب سواء بالدم أو الجهد أو المؤونة، كما فعلت من قبل خلال الحرب العالمية الأولى، فالجزائري المسلم الذي يهان في الجزائر من طرف القيادات والباشاغوات ويتعذر إلى كل أشكال الاضطهاد والتمييز العنصري وتفرض عليه مختلف الضرائب ويعذب مختلف الأشكال كما يمنع من حقوق المواطنة سواء ما تعلق بالتعليم أو العلاج أو حرية التنقل وإلى كل عبارات الدونية والاهانة أصبح بين عشية وضحاها موطنًا فرنسيًا عليه مساندة فرنسا في حربها ضد أعداء الحضارة ضد جميع أشكال الرجعية والهمجية.

أ- خلال حكومة فيشي:

رغم هيبة فرنسا العسكرية وحجم مستعمراتها التي استغلتها بشتى الوسائل سواء من حيث الرجال أو من حيث المواد الأولية والتمويل إلا أن هذه الأخيرة لم تصمد أمام الجيش الألماني فقد سقطت بكل سهولة وتم توقيع معاهدة الاستسلام بين الطرفين الألماني والفرنسي، وكان لهذا الأمر تداعيات جديدة على الساحة الفرنسية أو على المستعمرات.

فكانت الجزائر مجالاً حيوياً للنشاط الدعائي والأيديولوجي الألماني على غرار شمال إفريقيا التي حولت إلىخلفية لأحداث الحرب العالمية الثانية، وهذا ما اعترف به السيد "ويقان"⁽²¹⁾ حيث صرّح أنَّ الجزائر في هذه الفترة كانت مسرحاً للدعائية الألمانية وغيرها من الخارج والدعائية الإسلامية من الداخل، وقد عمد الألمان إلى إطلاق سراح الجنود الجزائريين وتم إرسالهم إلى الجزائر لغرض الدعاية لهم بعد أن علموهم ودربوهم، ولم يكن الحديث عن الدعاية في هذه الفترة مقصور على "ويقان" لكن ذكر كذلك "غازانيو" أنَّ الألمان قد خصصوا حصصاً بالعربية في إذاعة برلين وبارييس الدولية، وقد أذاعوا في هذه الأخيرة بعد افتتاحها في 20 جويلية 1940 "أنَّ أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي طالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة في بارييس عاصمة فرنسا نفسها".⁽²²⁾

وخلال حكومة "فيشي" عمد وزير الداخلية السيد "بيرتون" Peyrouton في 07 أكتوبر 1940 إلى إلغاء "مرسوم كريبيو" الذي يمنح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، أما عن الدعاية الألمانية فان الهزيمة قد دمرت هيبة فرنسا وكان المسرحون والأسرى المخل سبيلهم يرون قصص الحرب وكانت انتصارات ألمانيا تثير بعض الإعجاب⁽²³⁾، ووصلت هذه الدعاية إلى حد إقناع المعمرين الذين تعاطفوا مع حكومة فيشي، وظهرت صحف ذات توجه جديد في هذه الفترة وأشادت بالنظام الجديد الذي يمثله هتلر واستنكرت أعمال الديمocratie الغربية⁽²⁴⁾.

وذكر السيد فرحات عباس أنَّ 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا مواليين لحكومة فيشي وللألمان وكان همهم الوحيد هو الاحتفاظ بالجزائر تحت نفوذهم، وظهرت فيهم روح التمرد على حكومة باريس حتى أنَّ المسؤولين آنذاك منعوا مقالاً من الظهور في إحدى الصحف جاء فيه "...لقد

ارتكتبت فرنسا أخطاء وعليها أن تدفع الثمن ولسنا على استعداد لدفعه بدلها..."⁽²⁵⁾ فهم حريصين كل الحرص على التقرب من مصدر السلطة ومن مركز القرار كيف ما كان توجهه وحسب ما كانت ايديولوجيته فهم يهتمون دائمًا بصالحهم وسيادتهم على الجزائريين وإخضاعهم في جميع مناحي الحياة دون الاهتمام بالولاء "لحضارة" فرنسا كما يتم الترويج له في السابق والحفاظ على شعاراتها الرنانة.

وحاولت حكومة فيشي في الجزائر التقرب من مصالى الحاج في نوفمبر 1940 ومارس 1941 بهدف اقناعه على التعاون معها وبشرط أن يتراجع عن المطالبة بالاستقلال، لكن مصالى رفض ذلك وهذا ما جعل حكومة فيشي تقدم على محكمته يوم 28 مارس 1941⁽²⁶⁾ وأصدرت المحكمة العسكرية في حقه حكماً بـ 16 سنة سجناً مع الأعمال الشاقة والنفي لمدة 20 سنة، وغرامة مالية ومصادرة أملاكه الخاصة وشملت هذه العقوبة حوالي ثلاثة مناضلاً من حزب الشعب كانوا معه في السجن وهذا ما جعل عناصر حزب الشعب يفقدون الأمل من دول المحور أو من الحلفاء وكان لزاماً عليهم الاعتماد على النفس لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة⁽²⁷⁾.

أما عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لا يرى أي شعاع أمل في مستقبل الجزائر دون هزيمة الفاشية والنازية وأنَّ جميع المسائل الأخرى ثانوية لحد الآن، فكان تعداد الجزائريين المسلمين في هذا الرهان ضعيفة في قيادة الحزب الشيوعي في تلك الفترة ولم يجعلهم في سياسته الأساسية والذي لا يعبر عنه بالقوة التي سيعرفها بعد ..⁽²⁸⁾ وخلال فترة حكم فيشي في الجزائر تم الزج بمناضليه في السجون والمعتقلات خاصة القادة منهم، ففي سنة 1940 يقول عمر أوزقان: "إنه لم يبق خارج الاعتقال سوى "العربي بوهالي" الذي تم توقيفه في شهر ماي من نفس السنة ولم يطلق سراحه إلا يوم 27 أبريل 1943

وذلك بعد ستة أشهر من نزول "الخلافة"، ولا شك أنّ هذا ما دفع بالشيوخين إلى العمل سرّياً عن طريق الدعوة ونشر الإعلانات وعقد الاجتماعات في أوساط العمال أو لدى المناضلين السابقين، وهذا ما جعلهم في العديد من الحالات عرضة للاعتقال والمساءلة بتهمة النشاط دون ترخيص أو إعادة العمل احذب أو هيئة منحلة قانونياً⁽²⁹⁾.

أما جماعة النخبة فقد مثلها فرحات عباس الذي أعاد التفكير مرة أخرى في فرنسا، خاصة خلال مشاركته في وقائع الحرب العالمية الثانية قبل سقوط فرنسا تحت هجمات الألمان وشاهد طريقة التعامل مع الجندي الجزائري خلال تلك الفترة الحرجة التي راجعت فرنسا ببعضها من سياستها تجاه المستعمرات لكن الحقد الأبدي والاستعلاء والعنصرية لم تسمح لهم في المساواة حتى في أبسط الأمور وهذا ما جعل فرحات عباس يراجع تفكيه مرة أخرى وينظر بعين الأهلية الجزائري لا بعين البرجوازيين والموالين لفرنسا الطامعين في تحقيق مصالحهم الشخصية.

استغل فرحات عباس هذه الظروف ليقدم مجموعة من الانشغالات التي يعاني منها الجزائريون إلى الماريشال بيستان، وحاول إيصال رسالة إلى حكومة فيشي عن الوضع الذي آل إليه المجتمع الجزائري جراء سياسة الاستعمار القائمة على الاحتقار والإقصاء والاضطهاد، فقد تحول الجزائري المسلم من مالك إلى مجرد عامل وتحول الفرنسي إلى رب عمل، وهم قدموها كأجانب إلى الجزائر للمساهمة في إذلال الجزائري فقدموا من مالطا - إيطاليا - إسبانيا - وتحولوا بين عشية وضحاها إلى ملوك كبار على حساب الجزائري المسلم الذي أصبح مجرد يد عاملة رخيصة صنع الأوروبيين على جهدهم ونشاطهم الرفاهية والرخاء⁽³⁰⁾.

كما أشار فرحت عباس إلى العمال الجزائريين خاصة في قطاع الفلاحة وبالضبط في شعبة الكروم، أين توجد مزارع تشغل بصفة دائمة حوالي 300 و 400 هكتار، يجنون حوالي خمسين ألف هكتولتر من النبيذ وإذا أعطينا سعر 250 فرنك للهكتولتر، فنجد مبلغ 12 مليون ونصف المليون فرنكا ثمن المحصول السنوي، وفي عمالة وهران توجد 130 مزرعة كروم ذات مساحة تتجاوز 100 هكتار، وفي عمالة قسنطينة نستطيع أن نحصي حوالي خمسين يملكون وحدهم 200 ألف هكتار من أجود الأراضي للقمح وإن كبار المستوطنين يشكلون إقطاعية زراعية حقيقة، وتتعرض جميع شؤون البلاد لصالحهم، إنها لا تشكل الطبقة المالكة فحسب، ولكنها تشكل أيضا الطبقة المسيرة، إنها أوليغارشية وهي تبسط نفوذها بواسطة الصحافة والقروض الزراعية.

وندد بالوضع الذي مورس ومازال يمارس ضد المالك الصغار من الأهالي الذين يخضعون للعرقلة والاضطهاد من قبل جميع أجهزة الادارة الفرنسية في الجزائر، ففي سطيف سنة 1935 تم بيع 35 ملكية صغيرة تقدر مجتمعة بـ 1258 هكتار، وفي سنة 1936 وصل هذا العدد 555 هكتار وتعود لـ 13 أسرة.

إن هذا الواقع هو الذي حول الأهلي الجزائري إلى مجرد بروليتاريا تدفعها البطالة وال الحاجة إلى البحث عن عمل مقابل 8-12 فرنك في اليوم، ويتكبدس الأهلي في المدن ويسكنون الأكواخ القصديرية وهذا ما يجعلهم عرضة للأوبئة وانتشار الآفات الاجتماعية في أوساط المجتمع الجزائري⁽³¹⁾.

كما ركز فرحت عباس في مطالبه على النقاط التالية:

- إنشاء صندوق فلاحية لمراقبة اللجان الفلاحية والحفاظ على الفلاح وأرضه.
- استعادة ملكية المؤسسات الكبرى وتسليم أراضيها إلى الفلاحين.

-تطوير التعليم الذي لا يمكن لأي اصلاح أن يكون جادا دونه⁽³²⁾. وما يؤكد هذه الرسالة هي تلك التحولات العميقه في أسلوب نضال فرحت عباس الذي استطاع استيعاب التطورات الحاصله والتغيرات الجديده الناجمة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث أدى به ذلك إلى مراجعة ما كان يتبناه من مطالب الأمس متجاوزا بذلك حدود المساواة إلى طرح القضية الجزائريه برؤيه جديدة، كما ساهم الرد السلبي والغامض عن الرسالة التي وجهها إلى نظام فيشي من إتمام تحوله المحوري من معارض لنظام فيشي إلى تبني مطالب قربته من التيار الاستقلالي في الحركة الوطنية، وقد وصف السيد محساس هذا التغير الحاصل في سياسة فرحت عباس "إن أهم تغيير يطرأ على الحركة السياسية الجزائريه هو ما قام به فرحت عباس وقد اعتبرته بعض الأوساط السياسية الفرنسيه - تقاد تكون خيانة - بنية سيئة أكيدة في حين كانت هذه الأوساط نفسها قد اعترضت على سياسة الإدماج التي كان يعمل من أجلها فرحت عباس"⁽³³⁾ ، فهو تحول جذري من سياسة الرجل الذي سوف تكون لها أثر شديد على المجتمع الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب فالأنفكار تتطور من فترة إلى أخرى خاصة مع وجود قواعد وركائز للنضال الوطني والاجتماعي الجزائري.

ب-نزول الحلفاء:

لكن لم يستمر حكم فيشي طويلا في الجزائر حيث تم إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942 فكانت مرحلة تحول جذرية للوضع العام في الجزائر وفي شمال إفريقيا⁽³⁴⁾، واتخذ الحاكم العام "بيرتون" Peyrouton بعض الإجراءات التي استفاد منها الشيوعيين، أما مناضلو حزب الشعب الجزائري فقد تم إطلاق سراحهم من السجون إلى الإقامة الجبرية بعيدا عن المدن الكبرى،

وأطلق صراح مصالي الذي كان مسجونا في "لامبيز" Lambèse عام 1943 إلى الإقامة الجبرية في بوغاري Boghari⁽³⁵⁾.

وشهدت هذه الفترة نشاطاً كبيراً لعناصر الحركة الوطنية رغم الوضع الاجتماعي السيئ وظروف الحرب العالمية الثانية، فقام فرحات عباس بدور هام ومحوري سعى من خلاله إلى توحيد المطالب العامة وتنسيق الجهود بين جميع عناصر الحركة الوطنية الجزائرية المشكلة للساحة الوطنية من النواب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري وتوجت هذه الجهود بتحرير البيان الجزائري في 10 فيفري 1943، وأجل تفعيل هذا التنسيق وإرساء أسسه على أرض الواقع فقام السيد فرحات عباس بعديد من الزيارات الميدانية لعدة مناطق من الجزائر في شهر مارس 1944.⁽³⁶⁾

والهدف الأساسي من هذا النشاط المكرّس من طرف فرحات عباس تمثل في شرح أهداف البيان والتأكيد على خطورة البقاء تحت المشروع الاستعماري الفرنسي، ففي هذه الزيارات عقد اتصالات مع العديد من المكونات الفاعلة في المجتمع الجزائري بداية بالبشير الإبراهيمي ومصالي الحاج مروراً على مختلف النوادي الإصلاحية والأفواج الكشفية، فكانت الغاية من هذا النشاط توحيد الرؤى وتنسيق الجهود لإنجاح مشروع أحباب البيان والحرية في عموم الجزائر.⁽³⁷⁾

ومن بين العناصر التي أجمع عليها في البيان الجزائري النقاط التالية⁽³⁸⁾:

-إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمه عنوة.

-تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.

-منح الجزائر دستوراً خاصاً يتضمن:

أ- حرية جميع السكان والمساواة دون تمييز جنسي ولا ديني.

ب-إلغاء الإقطاعية الفلاحية وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.

ج-الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.

د-حرية الصحافة وحق الاجتماع.

ه- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً.

د-حرية الدين لجميع السكان وتطبيق قوانين فصل الدين عن الدولة.

ووجه هذا البيان الذي لقي ترحيباً واسعاً في صفوف الحركة الوطنية إلى جميع الجهات التي يمكن لها إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، وساهمت هذه التأثيرات السياسية الداخلية والخارجية في تكوين وعي سياسي ووطني داخل صفوف العمال الجزائريين والذي سيتحول بعد ذلك إلى مطالب وطنية هامة تخص قضايا مصيرية من تاريخ الجزائر، كما استطاعت حركة أحباب البيان والحرية من الوصول إلى عناصر حزب الشعب الجزائري وضمهم إلى النسق الوطني والمطلي خاصية في مثل هذا ظرف الذي عرف العديد من التغيرات سواء على الساحة الداخلية أو الخارجية⁽³⁹⁾.

وعرفت الحركة الوطنية نوعاً من الالتفاف والتضامن خاصة مع انعقاد المؤتمر الولائي لأحباب البيان والحرية في 22 ماي 1944 بقسنطينة، ولقيت هذه الوحدة نجاحاً كبيراً على مستوى الجماهير خاصة وأنَّ عدد أعضائها أو المساندين لها تجاوز أو فاق 500.000 عضو، ومع تشكيل أكثر من 150 فرعاً لها على مستوى الجزائر، وأظهر هذا التوجه الجديد تعاطف العديد من التيارات التي وجدت فيه الملاذ الأمثل للتعبير عن برامجها وأهدافها وفق ما تقتضيه الظروف الراهنة، وظهر جلياً مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية حتى أنَّ الحزب الشيوعي الذي كانت له سياسة خاصة قد وافق بدوره على مطالب أحباب البيان والحرية⁽⁴⁰⁾.

و عملت حركة أحباب البيان والحرية على إيجاد آليات للاستثمار في هذا الجو الملائم لنشر الأفكار الوطنية سواء في صفوف العمال أو الجنود أو حتى النساء الجزائريات و دعمت هذه الأخيرة موقفها بجريدة بارزتين هما: l'Action et l'égalité⁽⁴¹⁾ ، و بدأت هذه الأخيرة بالصدور بتاريخ 15 سبتمبر 1944 تحت إدارة "عزيز كسوس" أين لعبت دوراً بارزاً في التعريف بأهداف حركة أحباب البيان والحرية كما ساهمت في توعية الرأي العام الجزائري، فرغم ظروف العمل الصعبة والسرية في النشر إلا أن معدل نشرها ارتفع من 15 ألف نسخة خلال الشهرين الأولين إلى 30 ألف نسخة بعد سنة من صدورها⁽⁴²⁾ ، وقد عرفتا اقبالاً رهيباً من طرف الجماهير خاصة في جانفي 1945، حيث عقد حزب أحباب البيان والحرية ندوة وطنية وطالب بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب المؤتمرون إطلاق سراح مصالى الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية وعملوا على تعبئة الشعب الجزائري لتحقيق أهدافهم⁽⁴³⁾، المرجوة،

3- الواقع النقابي خلال فترة الحرب العالمية الثانية

أ- فرنسا:

عان العمال مع بداية الحرب من العديد من الصعاب والأزمات فقد دارت رحى الحرب حول جبهتين رئيسيتين وهما السلاح وجبهة المصنوع وكان العمال وقود الحرب، حيث كانت حرب الإنتاج والاستغلال بدأت ثلاث سنوات قبل الموعد الرسمي للحرب، فعملت فرنسا على استغلال مستعمراتها وعلى رأسها الجزائر فكانت تأخذ من المستعمرات حوالي مليون طن من الفحم ومليون طن من المعادن⁽⁴⁴⁾.

كما صدرت في هذه الفترة العديد من القوانين التشريعية والمراسيم التي مست قانون العمل الفرنسي سواء في مدة العمل أو في الأجور أو في التحكيم والمنازعات، فمرسوم 01 سبتمبر 1939 يقر بنظام العمل كالتالي: الأسبوع بـ 60 ساعة، الساعات الإضافية 40 ساعة، وأجور العمال تخصم منها 75% أما الفارق المقدر بـ 25% فيوجه إلى الصندوق الوطني للتضامن كما يتم خصم 15% من أجور الرجال Fonds National de Solidarité بين 18-49 سنة كضريبة وطنية⁽⁴⁵⁾.

أما عن الكونفدرالية العامة للشغل فقد بلغ تعداد المنخرطين فيها عشية الحرب العالمية الثانية إلى 4 ملايين عامل، لكن هذا الرقم تراجع تراجعاً محسوساً إلى أن وصل إلى 500.000 منخرط، حيث عرفت⁽⁴⁶⁾ CGT في هذه الفترة اختلافات جوهرية حول المرجعية الفكرية والأيديولوجية أو الحزبية⁽⁴⁷⁾، وبعد إمضاء معاهدة التحالف بين ألمانيا والاتحاد السوفيافي⁽⁴⁸⁾، واجتياح القوات السوفياتية لبولندا في 18 سبتمبر 1939، صرخ أغلبية مكتب CGT أنه لا يمكن التعاون مع الأطراف التي لا تدين المعاهدة الألمانية السوفياتية وأكّدت اللجنة الإدارية لـ CGT على إقصاء الشيوعيين منها.

وعلى هذا الأساس انقسمت CGT حسب عدة معايير أبرزها الموافقة على المعاهدة الألمانية السوفياتية والانضمام إلى حكومة فيشي، وقد جسد قرار حل الكونفدراليات في 16 أوت 1940 فتم الطلاق النهائي بين التوجه المضاد للشيوعية النقابية والمشاركين في حكومة فيشي والقبول بوقف القتال والخضوع لألمانيا النازية⁽⁴⁹⁾.

وقد انظم إلى تيار "ليون جوهو" CFTC⁽⁵⁰⁾ والكونفدراليون سابقاً وأسسوا لجان للبحث الاقتصادي والنقابي خاصة مع فرض القيود على

النشاط النقابي خلال حكومة فيشي، ومن هذه الأخيرة انبثقت في 15 نوفمبر 1940 لجنة المقاومة، فكانت اتحادات العمالات غير معمول بها منذ 1940⁽⁵¹⁾.

أما عن أوضاع العمال فكانت غير مستقرة ومضطربة منذ خريف 1940 إلى غاية 1944، حيث تعطلت العديد من المصانع وتم استغلال المساجين في العمل الشاق لصالح ألمانيا النازية، وقدرت الإحصائيات تعداد العمال في المصانع الحربية خلال جوان 1940 بـ 1.750.000 عامل، كما تم تحويل أغلب العمال إلى ساحات القتال أو إلى مصانع التعدين والتحويل والصناعات الكيميائية والهندسة العسكرية، وطبقت فرنسا خلال حكومة فيشي سياسة العمل الإجباري S.T.O.

وقدرت ساعات العمل خلال الحرب بـ 11 ساعة في اليوم و60 ساعة في الأسبوع في معظم المصانع ولم ينته هذا الإجراء إلا في 25 فيفري 1946، وقد وصل أسبوع العمل خلال حكم فيشي إلى 72 ساعة عمل في الأسبوع بالنسبة للرجال و60 ساعة للنساء، لكن الإحصائيات الفرنسية قدرت أطول فترة لساعات العمل في الأسبوع خلال فترة الحرب بـ 46 ساعة.⁽⁵²⁾

أما عن نضال العمال في هذه الفترة المحرجة من تاريخ فرنسا فقد ظهر جلياً في سبتمبر 1942 (التاريخ الفعلي لتطبيق قانون العمل الإجباري) وكان عبارة عن نشاط سري يتمحور في التقليل من الإنتاج - الغياب عن العمل بداعي المرض أو الجرح العمدي، وسجل هذا النشاط تراجعاً في الإنتاج في بعض المؤسسات، فعلى سبيل المثال مؤسسة "رونو" Renault تراجع إنتاجها بـ 40% خلال سنة 1942 مقارنة لما كانت عليه في 1939، كما تراجع الإنتاج في مناجم الحديد والفحم وقد اعتبرت هذه الممارسات كنوع من

النضال القابي والعمالي المشروع ضد العنجوية النازية التي لا تهدد فرنسا فقط بل تعدد جل القارة الأوروبية.

أما أهم إضراب بفرنسا فكان إضراب عمال المناجم في "بادوكاليه" وبلغت مدة الإضراب 12 يوماً وقدر تعداد المضربين بـ 65.000 عامل منجم بين ماي وجوان 1941، وإضراب عمال التعدين بمرسيليا في أبريل 1944 وبلغ عدد أيام الإضراب 03 أيام⁽⁵³⁾.

ب-الجزائر:

في خريف 1939 تم بإبعاد المناضلين الشيوعيين من نقابات قسنطينة وعنابة، وكذلك فرضت الشرطة ضغط شديد على هؤلاء المناضلين، فعلى سبيل المثال تم بإبعاد الناشط النقابي الشيوعي Paul Estorges "بول استورج" من مهامه ووضع تحت الرقابة في ديسمبر 1939، كما تم إيقاف العديد من النقابيين الشيوعيين في 10 ديسمبر 1939، وتم إعادة تنظيم اتحاد العمالات مع ابعاد الشيوعيين منها ومحاولة تهميش نشاطهم النقابي بمختلف السبل والتقليل من فعالياتهم على مستوى الساحة الجزائرية⁽⁵⁴⁾.

واستمر الوضع النقابي على حالة من التضييق والتوتر الأمني المسلط عليها إلى غاية هزيمة فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، أين أعادت الحركة النقابية لم الشمل، ووضعت هدف أولى نصب عينيها بفرنسا أو في المستعمرات وتوسعت طرق النضال لدى العمال خلال الحرب، وفي هذه الفترة رفعت الكونفدرالية العامة للشغل شعارات هامة تخص هذه المرحلة وهي "إنتاج" "تنمية" "إعادة الإعمار".

وبعد حل الكونفدرالية العامة للشغل في أكتوبر 1940، رفع المشعل العمالی والنقاپی من جديد التيار المقاوم أو ما يعرف بـ "الكونفدراليين سابقاً" ولقي هذا الطرف المقاوم صراعاً شديداً من التوجهات الشيوعية، لكن

هذه الفترة لم تدم طويلاً، فقد توحدت الكونفدرالية العامة للشغل في اتفاقيات Perreux في 17 أفريل 1943، واندجوا في المجلس الوطني للمقاومة. بعد زوال نظام فيشي في الجزائر والتي عرفت ظهور "النقابة المتعاونة" تحت عناء نظام "بيتان"، وبعد إعادة الاعتبار للحركة العمالية الفرنسية قامت هذه الأخيرة بدور جبار لحصول فرنسا على حريتها، وسجلت الكونفدرالية العامة للشغل بداية من 1943 ارتفاعاً رهيباً في تعداد المنخرطين.

ففي عمالة وهران انخفض تعداد المنخرطين عشية الحرب العالمية الثانية في صفوف التحاد العمال من 25.000 إلى 15.00 مناضل في جويلية 1943 وهذا سببه إعادة إحياء نقابة سرية في سبتمبر 1941 خارج إطار النقابة الخاضعة لنظام فيشي، وهذا ما سمح للعمال بالمشاركة في إنزال الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942.

وببداية من المؤتمر الأول المنعقد في أكتوبر 1943، عِين الشيوعي Elie Angonin "الي أنقوين" لتسخير التحاد عمالة وهران الذي أبعد في 1939، وبعد العديد من الاجتماعات واللقاءات تم خلق اتحاد الصيادين وعمال المناجم كما عملوا على اعطاء دفعه قوية للعمل النقابي وفق الشعارات التي حددتها الكونفدرالية العامة للشغل سابقاً⁽⁵⁵⁾، خاصة في ظل الخسائر التي لحقت بفرنسا والتي قدرت بـ⁽⁵⁶⁾:

- تدمير 42.000 منزل.
- تدمير 3.100 جسر للسكة الحديدية.
- تدمير 600 جسر للطرق المدنية.

كما جاءت زيارة "ديغول" إلى الجزائر ليطمئن جميع الأطراف من العمال والسياسيين وكل فئات المجتمع المدني ب قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 وليؤكد على مسعى السلطة الاستعمارية في وضع مشاريع إصلاحية

لصالح الجزائريين، إذ أشار ديجول إلى إمكانية رفع نسب تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس المحلية وحصولهم على حقوق المواطن الكاملة وعلى مناصب ووظائف، وعن العمال فقد نظمت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN ندوة في برازافيل من 30 جانفي إلى 08 فيفري 1944 وذلك من أجل ترقية الأفارقة نحو المناصب والوظائف والمسؤوليات⁽⁵⁷⁾.

وكانت الظروف متغيرة كذلك بالنسبة لاتحاد عمال قسنطينة فلم يكن يخص إلاّ بضعة مئات من المنخرطين خلال فترة حكم فيشي في الجزائر، وارتفع هذا الرقم إلى أن وصل إلى 50.000 منخرط في جوان 1945، وما ألقى الشرطة الفرنسية هو انخراط بعض مناضلي حزب الشعب المنحل والحزب الشيوعي الجزائري في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل واتهامهم بنشر دعاية استقلال الجزائر في صفوف المناضلين من العمال.

وفي مؤتمر 06 جوان 1943 قام اتحاد عمال الجزائر بتسمية الوضعية تجاه قدماء المعاملين مع نظام فيشي وتم إعادة تشكيل لجنة تنفيذية مكونة من 38 عضو، ونجد من بين البارزين الأسماء التالية:

"محمد معروف" Mohamed Marouf –

"بيار فيات" / مكلفين بالعمال الجزائريين Pierre Fayet –

"روجر روسو" / عمال PTT Roger Rouzeau –

"Gabriel Palacios" / قطاع البناء Gabriel Palacios –

"Xavier Rochisani" / عمال السكك الحديدية Xavier Rochisani –

"André Crespo" / عمال التعدين André Crespo –

وتجاوز تعداد المنخرطين فيه حسب ما يشير الجدول التالي⁽⁵⁸⁾:

السنة	جوبلية 1943	июن 1945
تعداد المنخرطين	27.000	92.000

وهي إحصائيات تستثنى قطاع الفلاحة

أما عن اهتمام الكونفدرالية العامة للشغل في هذه الفترة الخرجة من تاريخ فرنسا فقد كان على الشعارات السابقة الذكر، لكنها أولت اهتماماً بارتفاع الأسعار المبالغ فيها خاصة في السوق السوداء وهذا يدل على تراجع دور الرقابة وتدخل بعض اللobbies التي تسعى إلى الربح السريع دون الاهتمام بوضع العمال والقراء والطبقات الكادحة من المجتمع، وفي المقابل بقيت أجور العمال والمزارعين ثابتة.

وفي الكثير من الأحيان فإن أجور العمال الجزائريين في مصانع السردين Sardines في "بوهارون" Bou Haroun في الجزائر لا تتجاوز 7 فرنك للبيوم، أما الغسالات والمجففات من الجزائريات فلا يصلن إلى هذا الأجر، زيادة على سوء التغذية في صفوف الجزائريين المسلمين من العمال وغيرهم، فالجزائري يحصل على كمية أقل من الأوروبي⁽⁵⁹⁾.

وقد طالب في هذه الفترة عمال الورشات والأشغال العمومية برفع الأجور خاصة مع تدني القدرة الشرائية والارتفاع الجنوني للأسعار، وطالبت النقابة المهنية للمقاولين والأشغال العمومية بالتعقل في رفع أجور عمال القطاع، والحرص على الحد الأدنى من هامش ربح المقاولين والحفاظ على مصالح أرباب العمل والعمال على حد سواء⁽⁶⁰⁾.

لكن الشيوعيين المسيطرین على الحركة النقابية بعد نزول الحلفاء في الجزائر وضعوا بين أعينهم نقاط أساسية تخص مستقبل فرنسا في ظل حربها ضد النازية والفاشية أما العمال فقد دفعوا ضريبة الحرب غالياً بسبب الجهد الشديد لدفع الجهد الحربي الفرنسي خاصية في مجال المناجم والتقليل، أين

تعرض عمال ميناء الجزائر للعديد من الحوادث المميت بسبب العمل المضني وارتفاع معدل ساعات العمل في الأسبوع⁽⁶¹⁾ ، فقد مات 10 عمال جزائريين بين جانفي - جويلية 1943.⁽⁶²⁾

خاتمة

من خلال هذا المقال توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنَّ العمال الجزائريون خاضوا العديد من التجارب إبان الحرب العالمية الثانية فرغم الصعوبات التي تعرضوا لها سواء في معامل السلاح أو في جبهات القتال، ورغم القيود التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الجزائر إلا أنَّهم تمكنوا من الاستفادة من مجموعة من إيجابيات هذا الصراع الدولي، خاصة في المجال الأيديولوجي وتوعية عمال العالم بضرورة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية وقدرة إخراج هذا الطغيان، خاصة عندما اجتاحت الجيوش الألمانية فرنسا وفرضت عليها توقيع وثيقة الاستسلام، كما كانت الجزائر مجال حيوي لانتشار العديد من الأفكار سواء الشيوعية أو النازية أو ما يتزعمه الفرنسيون من الحرية والأخوة والمساوة فكانت فرصة هامة لمعرفة مكانة الحركة العمالية ليس على مستوى المستعمرة فحسب بل على مستوى العالم من أجل الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

المراجع:

- 1- عرفات تقي الحسيني: التموين الدولي، ط1، دار مجد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 202.
- 2- عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، ج 3، منشورات السانجي، الجزائر، ص 360.
- 3 -Nora Benallègue-Chaouia: Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954, Office des Publication universitaires, Alger, 2010, p 224.
- 4-Philippe Gratton : « Mouvement et physionomie des grèves agricoles en France de 1890 à 1935 », Le Mouvement social, Bulletin trimestriel de l'institut Française d'histoire sociale, N°66, Janvier-Mars, 1969, p18.

- 5-Jean Lhomme : « Le pouvoir d'achat de l'ouvrier Française au cours d'un siècle », *Le Mouvement social*, Bulletin trimestriel de l'institut Française d'histoire sociale, N°36, Avril-Juin 1968, p63.
- 6-L'Elan République : Hebdomadaire politique et de combat des radicaux et des radicaux-socialistes, 05/05/1937.
- 7-L'Oranie populaire : Hebdomadaire Fédéral du parti populaire Française, 14/08/1937.
- 8-رضوان عيناد تابت: 8 أيار / ماي 45 الابادة الجماعية، تر سعيد محمد اللحام، ط1، مطبعة ANEP، الجزائر، 2005، ص 42.
- 9-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 189.
- 10-Instructions préfectorales hebdomadaires à messieurs les sous-préfets, Maris, Administrateurs et chefs de service de département de Constantine, N°5, 29 janvier 1942, p164.
- 11-عمر بوطبة: المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956، مذكرة ماجستير، اشراف د. صالح لميش، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة متوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 219-221.
- 12-رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص 42.
- 13-عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1885، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، ط1، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 285.
- 14-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المراجع السابق، ص 189.
- 15-التهاب في المآل التنفسية يسببه فيروس جد معد، ومن بين الأعراض السعال والزكام وتبيح العينين وأحمرارهما وأوجاع في الحلق وهو مرض منتشر بكثرة لدى الأطفال الصغار وهو مرض قاتل.
- 16-E. Collignon : Remarques sur le comportement des anophèles en Algérie pendant l'année 1939, Archives de l'institut pasteur d'Algérie, Tome XVIII, N°1, Année 1940, Alger.
- 17 -L'Echo d'Alger, journal républicain du matin, 12.12.1942.
- 18-جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر، تر عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 407.
- 19-صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، ط6، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993، ص 328.
- 20-صلاح العقاد: المراجع نفسه، ص 328.

- 21- ويغان مكسيم Weygand Maxime (1867-1965) جنرال فرنسي تخرج من المدرسة العسكرية سان سير، كان له دور بارز في أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية، شغل مهام قيادية بحكومة فيشي، لكنه اعتبر ذلك عمل استراتيجي لتحرير فرنسا، وحاول الهرب إلى شمال إفريقيا بعد نزول الحلفاء لكنه اعتقل ثم أطلق سراحه سنة 1945 م، أنظر، Gabriel Bonnet: *La France et l'intolérance de la révolution à la fin de la IV e république*, éditeur Roblot, France, 1982.
- . 22- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 177
- . 23- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عصافور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ص 147.
- . 24- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 178 . 25-Ferhat Abbas: *La nuit coloniale*, Imprimerie ENAG, Algérie, 2009, p 106.
- . 26-شارل أندربي جولييان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وأخرون، الدار التونسية، تونس، 1976 م، ص 308.
- . 27- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط 2، مؤسسة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012، ص 123.
- . 28- هنري علاق: مذكرات جزائرية ذكريات الأمل والكافح، ترجمة جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 82.
- . 29-Jaques Jurquet: *La révolution algérienne et le parti communiste français*, T3, édition Sedia, 2010, p 30.
- . 30-فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى الأقليم (الشاب الجزائري)، ترجمة أحمد منور، تقديم أبو القاسم سعد الله، صدر بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 148.
- . 31-فرحات عباس: المصدر نفسه، ص 150.
- . 32-فرحات عباس، المصدر نفسه، ص ص 150-153.
- . 33-أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 191.
- . 34- Jacques Cantier: Op cit, p 358.
- . 35-أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 190.
- . 36-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 208.
- . 37-عبد القادر جيلالي بلوفة: الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية في عمالة وهران 1939-1945، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 98.

- 38-عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 39-40.
- 39-عبد القادر جيلالي بلوفة: المرجع السابق، ص 101.
- 40-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المراجع السابق، 241.
- 41-عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 39-40.
- 42-عبد القادر جيلالي بلوفة: المراجع السابق، ص 96
- 43-قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه، إشراف مناصري يوسف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج خضر، باتنة، الجزائر، 2010/2011، ص 83.
- 44 -Jean Louis et Crémieuse Brilhac: Les Française de l'an 40, ouvriers et soldats, édition Gallimard, Paris, 1990, pp 03,11.
- 45-Nora Benallègue-Chaouia: Algérie mouvement ouvrier ...Op cit, p 233.
- 46- Confédération Générale du Travail
- 47-Jean-Louis Robert: « la modification du syndicalisme Français au creuset de la guerre », La institut française d'histoire sociale, mouvement social, bulletin trimestriel de l'institut française d'histoire sociale, N° 158, janvier-mars 1992, p 10.
- 48- Paul Ariès: « Adaptation aux temps nouveaux au Résurgence de tendances profondes le syndicats général du personnel des hospices civiles de Lyon de 1939 a 1944 », La institut française d'histoire sociale, mouvement social, bulletin trimestriel de l'institut française d'histoire sociale, N° 158, janvier-mars 1992, p 19.
- 49-Nora Benallègue-Chaouia: Algérie mouvement ouvrier ...Op cit , pp232-233.
- 50- Confédération Française des Travailleur Chrétiens
- 51 -Nora Benallègue-Chaouia: ibid, p 233.
- 52 -Patrick Fridenson et Jean-Louis Robert: Ibid, 142.
- 53 -Patrick Fridenson et Jean-Louis Robert: Ibid, pp 142-143.
- 54 -Nora Benallègue-Chaouia: Algérie mouvement ouvrier ...Op cit, p 235.
- 55 -Nora Benallègue-Chaouia, Ibid, pp 254.
- 56-عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، المراجع السابق، الجزائر، ص .28
- 57-عبد القادر جيلالي بلوفة: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1950 – 1954 ، ط 3، مطبعة نوميديا، الجزائر، 2013، ص 262-261
- 58 -Nora Benallègue-Chaouia, Op cit, p 254.
- 59 -Nora Benallègue-Chaouia, Ibid, p 256.

60 -Les Travaux nord –africains, Organe des travaux publics et particuliers en Algérie en Tunisie et au Maroc, Bâtiment travaux publics architecteurs, 26/11/1942.

61- Bulletin de la statistique général de la France, Janvier 1946, P.U.F, p 20.

62-Nora Benallègue-Chaouia, Op cit, p 257.